الأمم المتحدة

A/55/579/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2000

Original: Arabic

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٩٢ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر السيد أحمد **أمزيان** (المغرب)

أولا – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩٢ (انظر A/55/579، الفقرة ٢). وقد اتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٣٤ و ٤٢، المعقودتين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي، في المحضرين الموجزين A/C.2/55/SR.34 و 42).

ثانيا – نظر اللجنة في مشروعي القرارين A/C.2/55/L.28 و A/C.2/55/L.62

٢ – وفي الجلسة ٣٤ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل نيجيريا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ''السلع الأساسية'' (A/C.2/55/L.28)، وفيما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراراتها ٤٥/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢١٤ المؤرخ

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ستة أجزاء، تحت الرمز A/55/579 و Add.1-5.

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٦٩/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٤/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذها الكامل،

''**وإذ تعيد تأكيد** نتائج الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر، ولا سيما الفقرات من ٦٤ إلى ٦٨ والفقرة ١٤٤،

''**وإذ تعيد أيضا تأكيد** إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

"**وإذ ترحب** بإعلان وبرنامج عمل هافانا اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة بلدان الجنوب في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠،

''**وإذ تحيط علما مع القلق** بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن تدهور أسعار السلع الأساسية،

"**وإذ تحيط علما** بتقرير الدورة السابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في جنيف،

"**وإذ تدرك** أن العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع السلع الأساسية الذي لا يزال يشكِّل المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير والمصدر الأول لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل والادخار المحلي، فضلا عن كونه قوة محركة للاستثمارات وعاملا مساعدا على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية،

"**وإذ تعرب عن بالغ قلقها** إزاء الآثار السلبية لاستمرار الأحوال الجوية غير المواتية على جانب العرض في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وآثار الأزمات المالية على الطلب على السلع الأساسية، وكذلك استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية الأمر الذي يضر بالنمو الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا،

"**وإذ تقلقها** الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج تنويع ناجعة وفي الوصول على نطاق واسع إلى أسواق سلعها الأساسية،

"**وإذ تؤكد** ضرورة قيام البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بإجراء تحول صناعي محلي في إنتاج السلع الأساسية من أجل تحسين

الإنتاجية وتحقيق الاستقرار في حصائل صادراتها وزيادتها، تحقيقا للنمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية في إطار سعيها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي،

"١ - **تشدد** على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية بمواصلة العمل على وضع سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعزيز القدرة التنافسية؛

"٢ - **تعرب** عن الحاجة الماسة إلى وضع سياسات وتدابير دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية من خلال آليات لوضع الأسعار تتسم بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك المبادلات السلعية، وعن طريق استخدام أدوات إدارة المخاطر فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية؛

"٣ - تحث البلدان المتقدمة النمو على أن تواصل من أجل وحدة الهدف والكفاءة، دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الضعيفة الصغيرة من أجل تنويع السلع الأساسية وتحرير التجارة، وذلك من خلال جملة أمور منها تقديم المساعدة التقنية والمالية للمرحلة التحضيرية لبرامجها الخاصة بتنويع السلع الأساسية؛

"٤ - **تحث** منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة فيما بينهم؛

"٥ - **تكرر** تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة مع مواصلة جهود التنويع، في البلدان النامية ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

"(أ) لزوم تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التحول الصناعي لسلعها الأساسية لزيادة عائدات صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية، تيسيرا لاندماجها في الاقتصاد العالمي؛

"(ب) التقليل في سياق عملية تحرير التجارة، من التعريفات القصوى إلى أدنى حد ممكن وإلغاء استخدام السياسات والممارسات المخلة بالتجارة والحواجز غير التعريفية، لما لها من أثر سلبي على قدرة البلدان النامية على تنويع صادراتها وإجراء عملية إعادة الهيكلة اللازمة لقطاع السلع الأساسية، ولأنها تؤثر سلبا على

تدابير تحرير التجارة التي تتخذها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية وعلى الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر؛

"(ج) من الضروري في ضوء عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف، التي أدت إلى تقليص الفروق الممنوحة من النظم التجارية المتمتعة بالأفضلية، اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء وبما يتمشى مع الالتزامات الدولية، لمعالجة هذا التقليص، وبخاصة عن طريق تعزيز المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ومعالجة ما تواجهه من عوائق متصلة بالعرض، من أجل تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية فيها، وتذليل ما تواجهه من صعوبات فيما يتعلق ببرامجها الخاصة بالتنويع؛

"(د) المحافظة على التعاون المالي الفعَّال والمناسب لتيسير تحكم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية في التقلبات المفرطة في حصائل صادرات السلع الأساسية والمضي به قدما؛

"(هـ) يتسم التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات والمعارف الجديدة في عمليات الإنتاج وتدريب موظفي البلدان النامية التقنيين والإداريين والتجاريين بأهمية فائقة لتحقيق تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

"(و) توسيع نطاق التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية يعزز أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

"(ز) هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير وتكثيفهما، وتوفير الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة التي تنفذ في البلدان النامية في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

"٦ - **تشجع** الصندوق المشترك للسلع الأساسية على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والهيئات الأخرى ذات الصلة، توسيع نطاق أنشطة الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية وزيادة حجم الأموال المتاحة لديه لأغراض البحث والتنمية والخدمات الإرشادية في البلدان النامية، بما في ذلك دعم البحوث التكيفية بشأن الإنتاج والتجهيز الموجهة إلى صغار الملاك وإلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وذلك لتوسيع نطاق الأنشطة وبالتالي لكفالة المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة؛

''٧ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام، في حدود ولايته، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تمويل تنويع سلعها الأساسية، وبإدراج القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ضمن ما يقدمه من دعم تحليلي ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية في إطار أعمالها التحضيرية للاشتراك بصورة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي صياغة جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة؛

''٨ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

''٩ - **تقرر** أن تدرج البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية'' في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين.''

٣ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر عرضت نائبة رئيس اللجنة آن بارينغتون (أيرلندا) مشروع قرار (A/C.2/55/L.62) معنون أيضا ''السلع الأساسية''، قدم استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار (A/C.2/55/L.28).

٤ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/55/L.62 (انظر الفقرة ٦).

٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/55/L.62، سُحب مشروع القرار A/C.2/55/L.28 من جانب مقدميه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٥/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٥١/١٦٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٤ المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذها الكامل،

وإذ تعيد تأكيد نتائج الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ [١]، وخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ [٢]،

وإذ تحيط علما بالإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة بلدان الجنوب، التابع لمجموعة الـ ٧٧، والمعقود في هافانا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠[٣]،

وإذ تحيط علما مع القلق بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٤] عن تدهور أسعار السلع الأساسية،

وإذ تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السابعة والأربعين[٥] المعقودة في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في جنيف،

وإذ تدرك أن العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع السلع الأساسية الذي لا يزال يشكِّل المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير والمصدر الأول لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل والادخار المحلي، فضلا عن كونه قوة محركة للاستثمارات وعاملا مساعدا على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الآثار السلبية لاستمرار الأحوال الجوية غير المواتية على جانب العرض في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وآثار الأزمات المالية على الطلب على السلع الأساسية، وكذلك استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية الأمر الذي يضر بالنمو الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية،

---

(١) TD/390.

(٢) القرار ٥٥/٢.

(٣) انظر A/55/74.

(٤) انظر A/55/332.

(٥) TD/B/47/11 (المجلد الأول)، سيصدر التقرير في شكل نهائي، بالإضافة إلى التقارير عن الدورات التنفيذية الثالثة والعشرين إلى الخامسة والعشرين، بوصفها الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٥ (A/55/15/Rev.1).

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج تنويع ناجعة وفي إيصال سلعها الأساسية إلى الأسواق على نطاق واسع،

وإذ تؤكد ضرورة حدوث تحول صناعي محلي في إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، من أجل تحسين الإنتاجية وتحقيق الاستقرار في حصائل صادراتها وزيادتها، تحقيقا للنمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية في إطار سعيها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي،

١ - **تشدد** على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية بمواصلة العمل على وضع سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعزيز القدرة التنافسية؛

٢ - **تعرب** عن الحاجة الماسة إلى وضع سياسات وتدابير دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية من خلال آليات لوضع الأسعار تتسم بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك المبادلات السلعية، وعن طريق استخدام أدوات إدارة المخاطر فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية؛

٣ - **تعرب عن القلق** بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري لمعظم السلع الأساسية الأولية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالبلدان المصدرة الصافية لهذه السلع الأساسية، وكذلك بسبب التقدم غير الكافي في كثير من البلدان النامية نحو تحقيق التنويع، وبهذا الصدد، تؤكد الجمعية العامة بقوة على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على كل من الصعيد الوطني والدولي، من أجل تحسين ظروف الوصول إلى السوق، ومعالجة العوائق المتصلة بالعرض وتقديم الدعم في بناء القدرات، في جملة أمور، بما في ذلك المجالات التي تساهم فيها المرأة بنشاط؛

٤ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو على دعم جهود البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل التنويع وتحرير التجارة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بروح وحدة الهدف والكفاءة، وذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية لدعم برامج تنويع السلع الأساسية في مراحلها التمهيدية، في جملة أمور؛

٥ - **تحث** منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة فيما بينهم؛

٦ - **تكرر** تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة مع مواصلة جهود التنويع، في البلدان النامية ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

(أ) لزوم تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التحول الصناعي لسلعها الأساسية لزيادة عائدات صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية، تيسيرا لاندماجها في الاقتصاد العالمي؛

(ب) في سياق عملية تحرير التجارة، ينبغي التقليل من التعريفات القصوى إلى أدنى حد ممكن وإلغاء استخدام السياسات والممارسات المخلة بالتجارة والممارسات الحمائية والحواجز غير التعريفية، لما لها من أثر سلبي على قدرة البلدان النامية على تنويع صادراتها وإجراء عملية إعادة الهيكلة اللازمة لقطاع السلع الأساسية، ولأنها تؤثر سلبا على تدابير تحرير التجارة التي تتخذها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية وعلى الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر؛

(ج) تمشيا مع جدول أعمال القرن ٢١[٦] ومع إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٧]، ينبغي للحكومات أن تجعل من بين أهدافها ضمان كون السياسات التجارية والبيئية معززة لبعضها، من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وفي سبيل تحقيق ذلك، ينبغي لها عدم استخدام سياساتها وتدابيرها البيئية التي لها أثر على التجارة لأغراض حمائية؛

(د) من الضروري في ضوء عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف، التي أدت إلى تقليص الفروق الممنوحة من النظم التجارية المتمتعة بالأفضلية، اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، وبما يتمشى مع الالتزامات الدولية، لمعالجة هذا التقليص، وبخاصة عن طريق تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ومواصلة تقديم المساعدة المالية لها ومعالجة ما تواجهه من عوائق متصلة بالعرض، من أجل تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية فيها، وتذليل ما تواجهه من صعوبات فيما يتعلق ببرامجها الخاصة بالتنويع؛

---

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 و Corrigenada)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(هـ) المحافظة على التعاون المالي الفعال والمناسب لتيسير تحكم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية في التقلبات المفرطة في حصائل صادرات السلع الأساسية والمضي به قدما؛

(و) يتسم التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات والمعارف الجديدة في عمليات الإنتاج وتدريب موظفي البلدان النامية التقنيين والإداريين والتجاريين بأهمية فائقة لتحقيق تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

(ز) توسيع نطاق التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية يعزز أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

(ح) هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير وتكثيفهما، وتوفير الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة التي تنفذ في البلدان النامية في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٧ - **تشجع** الصندوق المشترك للسلع الأساسية على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والهيئات الأخرى ذات الصلة، بمواصلة توسيع نطاق أنشطة الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية بتوفير الدعم الضروري والفعال للبحث والتطوير والخدمات الإرشادية في البلدان النامية، بما في ذلك دعم البحوث التكيفية بشأن الإنتاج والتجهيز لصالح صغار الملاك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وذلك لتوسيع نطاق الأنشطة وبالتالي لكفالة المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة؛

٨ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام، في حدود ولايته، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تمويل تنويع سلعها الأساسية، وبإدراج القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ضمن ما يقدمه من دعم تحليلي ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية في إطار أعمالها التحضيرية للاشتراك بصورة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي صياغة جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

١٠ - **تقرر** أن تدرج البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية'' في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين تحت البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.